فرنسا تناقش مشروع «اعتذار» من «الحركيين الجزائريين»

بعد 60 عاماً على انتهاء حرب الجزائر، تباشر «الجمعية الوطنية» في فرنسا نقاش مشروع قانون «اعتذار» من «الحركيين» الجزائريين، الذين قاتلوا إلى جانب الجيش الفرنسي، وعاشوا «مأساة» في فرنسا بعد نهاية الحرب.

والمشروع هو ترجمة قانونية لخطاب الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي ألقاه في 20 سبتمبر في حضور ممثلين للحركيين، ويمثّل اختباراً لضمير فرنسا في مواجهة «مأساة الحركيين». ويريد ماكرون عبر هذا القانون المضي أبعد من أسلافه منذ عهد جاك شيراك، عبر الاعتراف بـ«الدَيْن» تجاه الحركيين وعائلاتهم، الذين عاشوا «ظروفاً غير لائقة» إثر وصولهم إلى فرنسا.

وماكرون هو أول رئيس فرنسي طلب «الاعتذار» من الحركيين وعائلاتهم، في خطوة قلّ نظيرها بكل ما يحيط بحرب الجزائر، التي لا تزال موضوعاً شائكاً على ضفتي المتوسط، مثل ما يؤكد التوتر الأخير بين باريس والجزائر على خلفية تصريحات الرئيس الفرنسي المثيرة للجدل حول الأمة الجزائرية.

وقالت الوزيرة المنتدبة المكلفة شؤون الذاكرة وقدامى المحاربين، جينيفيف داريوسيك، في تصريحات نقلتها وكالة الصحافة الفرنسية: «إنها صفحة قاتمة لفرنسا».

الجيش اليمني يدفع بتعزيزات مدربة إلى مناطق العمليات

معارك متصاعدة في مأرب والميليشيات تقصف أبراج الاتصالات

تعزيزات للجيش اليمني في مأرب

أفادت مصادر عسكرية يمنية بتصدي قوات الجيش والمقاومة الشعبية لهجمات حوثية جنوب محافظة مأرب وفي غربها، في حين أقدمت الميليشيات على قصف أبراج الاتصالات ما تسبب في انقطاع الخدمة عن المدينة.

وعلى وقع المعارك المستمرة في جبهات مأرب والبيضاء وإعادة الانتشار التي نفذتها القوات اليمنية المشتركة جنوب محافظة الحديدة، واصل تحالف دعم الشرعية في اليمن إسناد القوات من خلال عشرات الضربات الجوية في مأرب والبيضاء إلى جانب إسناده لعمليات القوات خارج المناطق المشمولة باتفاق «استوكهولم».

وفي هذا السياق أفاد تحالف دعم الشرعية في اليمن أنه نفذ 27 عملية استهداف ضد الميليشيا الحوثية في مأرب والبيضاء خلال الساعات الـ24 الماضية.

وأوضح التحالف في بيان مقتضب بثته «واس» أن الاستهدافات دمرت 16 آلية عسكرية وتم من خلالها القضاء على أكثر من 130 عنصراً إرهابياً.

وفي الساحل الغربي حيث أعادت القوات اليمنية المشتركة إعادة انتشارها جنوب محافظة الحديدة، أفاد التحالف بأنه نفذ أربع عمليات استهداف لدعم قوات الساحل وحماية المدنيين.

هذه الضربات من قبل تحالف دعم الشرعية جاءت غداة إعلانه تنفيذ 26 عملية استهداف ضد الميليشيات الحوثية في محافظتي مأرب والبيضاء حيث دمرت الاستهدافات 18 آلية عسكرية ومخازن أسلحة وقضت على أكثر من 140 عنصراً إرهابياً.

كما أعلن التحالف أنه يدعم عمليات القوات اليمنية بالساحل الغربي خارج مناطق نصوص «اتفاق استوكهولم»، مؤكدا تنفيذ 11 عملية استهداف لدعم القوات وحماية المدنيين.

ومع استماتة الميليشيات المدعومة من إيران في مهاجمة مأرب من الجهات الجنوبية والغربية ومن جهة محافظة الجوف المجاورة، قدرت مصادر عسكرية أنها خسرت أكثر من ثلاثة آلاف قتيل خلال الأسابيع العشرة الماضية.

إلى ذلك أفادت مصادر الإعلام العسكري بأن الجيش اليمني والمقاومة الشعبية يواصلان التصدي للهجمات الحوثية شمال مديرية الجوبة، حيث تسعى الميليشيات إلى التقدم لخنق مدينة مأرب من جهة الجنوب.

ونقل الموقع الرسمي للجيش اليمني (سبتمبر نت) عن قائد اللواء 117 مشاة العميد الركن أحمد النقح، تأكيده «العزم على تحقيق النصر المبين، وتحرير كامل تراب البلاد من قبضة الميليشيات».

وقال النقح إن عناصر الجيش والمقاومة الشعبية، «كبدوا ميليشيا الحوثي الإيرانية خسائر بشرية ومادية كبيرة خلال المعارك العسكرية والقتالية التي يخوضونها على مدى شهرين متتاليين في الجبهة الجنوبية لمحافظة مأرب».

وأشار إلى أن مدفعية الجيش دمرت خمس عربات قتالية تابعة للميليشيات الإيرانية، ما أسفر عن مصرع جميع من كانوا على متنها في الجبهة الجنوبية.

وأضاف العميد النقح أن طيران تحالف دعم الشرعية استهدف بعدة غارات جوية مركزة تجمعات وتعزيزات وآليات ميليشيا الحوثي جنوب محافظة مأرب، ودمرها كلياً.

وكانت مصادر طبية يمنية أفادت بأن المستشفيات الخاضعة للميليشيات الحوثية في صنعاء وذمار والبيضاء وإب باتت ممتلئة بجثث عناصر الجماعة وبالجرحى الذين سقط أغلبهم في جبهات مأرب.

على الصعيد السياسي، جددت الحكومة اليمنية دعوتها للضغط على الميليشيات الحوثية لإرغامها على السماح بصيانة خزان صافر النفطي المهدد بالانفجار في مياه البحر الأحمر، بحسب ما جاء في تصريحات لوزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك خلال لقائه في الرياض سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لدى اليمن.

وذكرت المصادر الرسمية أن بن مبارك استعرض مع السفراء الخمسة التطورات في بلاده على الصعيد: الإنساني، والاقتصادي، والسياسي، والعسكري.

ألغام الحوثيين تتربص بالمدنيين العائدين إلى مناطقهم في الحديدة

يواجه اليمنيون العائدون إلى مساكنهم في الأحياء التي أخلتها القوات المشتركة في مدينة الحديدة مخاطر الموت أو الإعاقة بالمتفجرات والألغام التي زرعتها ميليشيات الحوثي وسط الأحياء وفي التقاطعات وجزر الشوارع وفي محيط مناطق التنزه في المدينة الساحلية، بشكل لم يسبق أن عرفته المدينة المسالمة عبر تاريخها، وذلك بالتزامن وإعلان الأمم المتحدة إنشاء مشروع جديد بهدف تعزيز القدرات المؤسسية للتعامل مع المخاطر المتزايدة لانتشار الألغام.

وقال ثلاثة من السكان في مدينة الحديدة لـ«الشرق الأوسط» إن ميليشيات الحوثي أزالت السواتر الترابية ودفنت الخنادق التي كانت استحدثتها في الشارع المؤدي إلى ساحل «رأس كثيب» وهو أهم منطقة للتنزه في المدينة وأغلق منذ العام 2018، وأنها فتحت ممرا للسيارات في منطقة «كيلو 16» المدخل الرئيسي للمدينة والميناء والتي أخلتها القوات المشتركة ضمن خطة إعادة الانتشار.

ومع هذه الخطوة أفاد السكان بأن الشوارع والمناطق الأخرى المجاورة لا تزال مليئة بالمتفجرات حيث انتشرت اللوحات التحذيرية في تلك المناطق وسط مخاوف من السكان وبالذات من العائلات التي بدأت تعود إلى تلك المناطق التي هجرتها منذ ما يزيد على ثلاثة أعوام.

وبحسب المصادر فإن اللوحات التحذيرية من الألغام انتشرت في شوارع وتقاطعات المدينة وكشفت حجم الكارثة التي أقدمت عليها ميليشيات الحوثي حين نثرت حقول الألغام في الشوارع والتقاطعات ووسط التجمعات السكنية، إلى جانب إقامة الخنادق والمتارس في تلك الأحياء واستخدام المباني السكنية مواقع لاستهداف القوات المشتركة والتمركز على أسطحها ما عرض حياة السكان للخطر.

وكان أغلب السكان في تلك المناطق فضلوا النزوح إلى مدن أخرى، إذ تبين أن التحركات في مناطق التماس تشكل خطرا فعليا على حياتهم وبالذات الأطفال الذين يشكلون أغلب ضحايا المتفجرات.

تزايد الضغوط على إدارة بايدن بعد «اقتحام السفارة» في صنعاء

تتصاعد الدعوات في الكونغرس الأميركي لإعادة إدراج الحوثيين على لائحة الإرهاب. وكثف المشرعون جهودهم الرامية إلى فرض عقوبات شاملة على الجماعة بعد اقتحامها للسفارة الأميركية في صنعاء ونهب محتوياتها واحتجاز عاملين بها.

وتكاتفت الجهود في مجلس الشيوخ والنواب لطرح مشاريع قوانين تقيد أيدي إدارة بايدن وتعيد فرض العقوبات المرتبطة بالإرهاب على الحوثيين، وفي هذا السياق طرح السيناتور الجمهوري تيد كروز مشروعاً في مجلس الشيوخ، فيما أعاد النائب الجمهوري أندرو كلايد إحياء مشروع قانون مماثل طرحه في يونيو الماضي، معتبراً أن الآن هو الوقت المناسب لحشد الدعم له وإقراره بعد هجوم السفارة. وحثّ كلايد، في بيان، زملاءه على التصويت لصالح المشروع لدى طرحه في مجلس النواب، فقال: «أدعو زملائي الجمهوريين والديمقراطيين لدعم مشروعي وتوصيف الحوثيين كما يجب: منظمة إرهابية. على الولايات المتحدة أن تتعامل بقوة وليس بضعف يقوّي إيران».

نادي الفتاة الرياضي

AL FATAT SPORT CLUP KUWAIT 1975

إعـــلان

يعلن نادي الفتاة الرياضي عن طرح المزايدة رقم ٢٠٢١/١ و المزايدة رقم ٢٠٢١/٢ بالنادي وفقا للبيانات الوارده بالجدول أدناه وذلك بالأظرف المغلقة طبقاً للشروط والمواصفات الوارده بكراسة الشروط والتي يمكن الحصول عليها من مقر النادي.

رقم المزايدة	استغلال	مدة الاستغلال	الموقع
٢٠٢١-١	صالة رياضية	سنة	نادي الفتاة الرياضي
٢٠٢١-٢	استئجار ملعب	ثلاث سنوات	نادي الفتاة الرياضي

شروط التقديم:

• أن يكون شركة أو مؤسسة تجارية. ويجوزأن يكون أجنبياً بشرط أن يكون له شريك أو وكيل كويتي بعقد رسمي موثق وطبقاً للأنظمة المعمول بها في الكويت.
• أن يكون مقيداً في السجل التجاري ومسجلاً لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت وأن يكون تاريخ شهادة القيد في كليهما معاصراً لتاريخ طرح المزايدة.
• تقدم العطاءات خلال المدة المحددة بالإعلان موقعة من أصحابها على نموذج العطاء المختوم بختم النادي ووضعه داخل مظاريف مغلفة ومختومة بالشمع الأحمر ومكتوب عليها اسم المزايدة ورقمها فقط. ويتولى مقدم العطاء أو مندوبه وضع المظاريف في صندوق المزايدات المعد لهذا الغرض لدى نادي الفتاة الرياضي بمقر النادي.
• يقوم المزايد باستلام كراسة الشروط ونموذج العطاء نظير رسوم قدرها (٥٠٠ د.ك) فقط خمسمائة دينار كويتي لاغير. غير قابلة للرد اعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/١١/١٥ إلى يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢١/١١/٢٤ خلال فترة الدوام الرسمي للنادي من الساعة ٥:٠٠ مساء الى الساعة ٨:٠٠ مساء بمقر نادي الفتاة الرياضي بمنطقة الخالدية.
• موعد الاجتماع التمهيدي يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/١١/٢٨ الساعة الثالثة (٣:٠٠) ظهرا.
• يتم تسليم كراسة الشروط ونموذج العطاء من الراغبين في المزايدة يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/١٢/٥ بإيداعها داخل الصندوق المخصص بمقر نادي الفتاة الرياضي علماً بأن آخر موعد للتسليم الساعة ٢:٣٠ ظهرا.
• قيمة التامين الأولي (١٪) من إجمالي العطاء في صورة خطاب ضمان أو شيك مصدق من أحد البنوك المعتمدة في دولة الكويت وتكون صلاحيته ثلاثة أشهر من غلق باب تقديم العطاء لصالح نادي الفتاة الرياضي ولن يلتفت إلى العطاء الغير مصحوب بالتأمين الأولي وسيتم الافراج عن التأمين الأولي لكل من لم ترس عليه المزايدة بعد ان يقوم مقدم العطاء الذي رست عليه المزايدة بتقديم التأمين النهائي وتوقيع العقد.
• موعد فض المظاريف للمزايدة ١-٢٠٢١ و المزايدة ٢-٢٠٢١ يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/١٢/٥ في تمام الساعة (٣:٠٠) ظهرا.

المستندات المطلوبة:

• اسم وعنوان « الشركة / المؤسسة».
• صورة من عقد التأسيس إذا كانت شركة وملاحق العقود والعقود الذي طرأ عليها تعديل بالشركة.
• صورة من الترخيص الصادر من وزارة التجارة والصناعة بمزاولة المهنة ساري المفعول « الشركة / المؤسسة».
• صورة رسمية من اعتماد التوقيع للمخولين بالتوقيع « الشركة / المؤسسة ».
• شهادة حديثة صادرة من هيئة المعلومات المدنية للشركة / المؤسسة.
• إقرار من الشركة أو المؤسسة بأنها غير محجوز عليها أو خاضعة للحراسة أو الحل أو الفسخ.
• سابقة الأعمال أن وجدت.
• قيمة التامين الأولي بنسبة (١٪) من اجمالي قيمة العطاء.
• إيصال شراء كراسة الشروط.
• كراسة الشروط ونموذج العطاء معبأة وموقعة ومختومة من قبل المزايد.

قوى سياسية تدعو تنظم تظاهرات رفضا لـ«الانقلاب»

السودان: السلطات أغلقت 4 جسور بالخرطوم تحسباً للاحتجاجات

احتجاجات في السودان

دعت قوى سودانية إلى المشاركة في تظاهرات حاشدة، رفضا لـ"الانقلاب العسكري" وللمطالبة بحكم مدني.

وقالت قوى إعلان الحرية والتغيير، في بيان: "نؤكد أن الشعب سيمضي في مواكب (تظاهرات) 17 نوفمبر لتسليم الحكم المدني وستستمر المواكب حتى سقوط الانقلاب". فيما دعا تجمع المهنيين السودانيين (قائد الحراك الاحتجاجي) في بيان، إلى "الحشد في مواكب".

من جهته، حث حزب المؤتمر السوداني، في بيان، على "المشاركة الفاعلة في مواكب 17 نوفمبر لإسقاط السلطة الانقلابية واستعادة الحكومة المدنية".

أعلنت السلطات إغلاق 4 جسور بالخرطوم، اعتبارا من فجر ، تحسبا لتلك الاحتجاجات.

وكانت تنسيقيات "لجان المقاومة" دعت، إلى مظاهرة مليونية بالعاصمة، للمطالبة بعودة الحكومة المدنية، ورفضا لقرارات الجيش الأخيرة.

ومنذ 25 أكتوبر الماضي، يعاني السودان أزمة حادة، حيث أعلن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، حالة الطوارئ، وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين وإعفاء الولاة، عقب اعتقال قيادات حزبية ووزراء ومسؤولين، مقابل احتجاجات مستمرة ترفض هذه الإجراءات، باعتبارها "انقلابا عسكريا".

وفي 26 أكتوبر الماضي، أعلن مكتب حمدوك "إعادة" الأخير وقرينته لمقر إقامتهما بالخرطوم "تحت حراسة مشددة" بعد "احتجازه" ليوم واحد، وهو ما ينفيه البرهان.

ومقابل اتهامه بتنفيذ "انقلاب عسكري"، يقول البرهان إن الجيش ملتزم باستكمال عملية الانتقالي الديمقراطي، وإنه اتخذ إجراءات 25 أكتوبر الماضي لحماية البلاد من "خطر حقيقي"، متهما قوى سياسية بـ"التحريض على الفوضى".

وأعلن حزب المؤتمر السوداني، اعتقال قوات جيش البلاد لأحد قادته بعد اقتحام منزله من قوة مسلحة بالعاصمة الخرطوم، واقتياده إلى جهة مجهولة.

وقال الحزب، المنضوي تحت "قوى إعلان الحرية والتغيير"، في بيان: "قامت قوات عسكرية تتبع للمجلس العسكري الانقلابي باختطاف القيادي بالحزب نور الدين صلاح".

وأوضح البيان أنه جرى اقتياد القيادي صلاح "إلى جهة غير معلومة، بعدما اقتحمت قوة مدججة بالسلاح منزل نور الدين في الخرطوم بطريقة إرهابية فجر".

وأدان الحزب "السلوك الإرهابي المنافي للقانون" تجاه القيادي بالحزب، محملا من وصفهم بـ"الانقلابيين" المسؤولية كاملة.

ودعا البيان إلى "المشاركة الفاعلة في مواكب (تظاهرات) لإسقاط السلطة الانقلابية واستعادة الحكومة المدنية".

ولم يصدر تعليق رسمي سوداني حول ما ذكره الحزب بشأن اعتقال القيادي صلاح حتى الساعة 9:00 (ت.غ).

ومنذ 25 أكتوبر الماضي، يعاني السودان أزمة حادة، إذ أعلن الجيش حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين وإعفاء الولاة، عقب اعتقال قيادات حزبية ووزراء ومسؤولين، مقابل احتجاجات مستمرة ترفض هذه الإجراءات باعتبارها "انقلابا عسكريا".

أصدر قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، مرسوما بتشكيل مجلس السيادة الانتقالي الجديد برئاسته، وتعيين محمد حمدان دقلو "حميدتي" نائبا له.

وقبل تلك الإجراءات، كان السودان يعيش، منذ 21 أغسطس 2019، فترة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاق سلام في 2020.